مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد1 – جوان 2019

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في إطار المبادرات المجتمعية

د. لـزهـر الـعـابد ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر
lazhar.labed@univ-constantine2.dz
د. هدى بن محمـد، جامعة قسنطينة 2، الجزائر
Houda.benmouhamed@univ-constantine2.dz

تاريخ التسليم:(2018/11/19)، تاريخ المراجعة:(2019/01/16)،تاريخ القبول:(2019/03/05)

ملخص :

تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية من خلال المبادرات المجتمعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد توصلنا من دراستنا إلى أن التنمية المستدامة تشمل كافة نواحي الحياة وبأن المبادرات المجتمعية تعبر عن البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية، وأن هذه المبادرات تخدم مختلف أهداف التنمية المستدامة سواء ما تعلق منها بالقضايا الاجتماعية كالصحة والتعليم أو القضايا البيئية كالمحافظة على الغابات ومصادر المياه النظيفة وكذا القضايا الاقتصادية بالمحافظة على الأنشطة واستحداثها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة– المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات– المبادرات المجتمعية.

Abstract :

The study aims to clarify the relationship between the adoptions of corporate social responsibility through community initiatives in order to achieve sustainable development objectives.

We concluded that sustainable development encompasses all aspects of life, and that community initiatives reflect the charitable dimension of social responsibility, and that these initiatives serve the various objectives of sustainable development, whether related to social issues such as health and education, or environmental issues such as conservation of forests and clean water resources, As well as economic issues in maintaining and developing activities.

Keywords: Sustainable Development - Corporate Social Responsibility - Community Initiatives.

* **المؤلف المراسل: لزهر لعابد**
الإيميل:lazhar.labed@univ-constantine2.dz

مقدمة

كان النمو الاقتصادي الذي شهدته البشرية خلال عقود طويلة على حساب الطبيعة وصحة الإنسان والكائنات الحية من نباتات وحيوانات برية كانت أو مائية، هذه الوضعية دفعت إلى ضرورة إعادة التفكير فيدور المؤسسات في تحقيق التنمية، حيث اهتدت البشرية إلى مفهوم جديد في التنمية لا يأخذ بالبعد الاقتصادي فقط بل ببعدين آخرين هما البعد الاجتماعي والبيئي، وهو مفهوم التنمية المستدامة الذي يهدف إلى إشباع حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بحاجات أجيال المستقبل على أن تحقق كل الأجيال درجات متقاربة من الإشباع.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة كان لابد من تدخل كل الكيانات الفاعلة، وعلى رأسها المؤسسات الدولية ممثلة بشكل أساسي في منظمة الأمم المتحدة التي حددت أهم القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة ودعت فيها المؤسسات الاقتصادية إلى التدخل بشكل فاعل فأصبحت بذلك قضايا التنمية المستدامة من مجالات اهتمامها، وأضافت لنفسها أدوارا جديدة لا تهدف من ورائها لتحقيق الأرباح تحت أي قيد بقدر ما تهدف إلى إسعاد البشرية.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتوضح دور المؤسسات في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحملها لمسؤولية اجتماعية، وفي هذا الإطار لم تجد المؤسسات نفسها تعمل على تحقيق البعد الاقتصادي بتوفير المنتجات والخدمات لتحقيق الربح أو أن تعمل على أن تعمل على إرضاء عمالتها الخاصة أو تخفيض بصمتها البيئية، فالمؤسسة لا تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار سلطتها أي ما يلزمها به القانون فحسب.

ومن هنا تأتي دراستنا لتبين مختلف الأنشطة التي ليس بالضرورة أن يكون لنشاط المؤسسات علاقة بها ويمكن للمؤسسات القيام بها ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن أبعاد تتعدى البعد القانوني وتصل إلى البعد الخيري ونقصد هنا القيام بالمبادرات الخيرية والتطوعية.

وسنعتمد على المنهج الوصفي من خلال عرض بعض الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وبعض المشاريع والبرامج التي تتبناها المؤسسات في إطار المبادرات المجتمعية التي تحقق بها أهداف التنمية المستدامة.

وعليه فقد قسمنا الدراسة لثلاثة محاور، محور أول حول التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، ومحو ثان حول المسؤولية الاجتماعية موضحين مبادئها ومحور أخير سنبين فيه مساهمة المؤسسات في التنمية المستدامة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية حيث سنركز على جانب واحد وهو المبادرات المجتمعية.

المحور الأول: التعريف بالتنمية المستدامة

طفت المشاكل البيئية لتمثل تهديدا حقيقيا لكوكب الأرض بكل من فيه منذ عقود، الأمر الذي استوقف البشرية ودعا لإقامة المؤتمرات والندوات العالمية برعاية الهيئات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي تبنت تعريف Harlem Brundtland الوزيرة الأولى للنرويج ورئيسة المفوضية العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تحقق احتياجات الجيل الحاضر دون تأثير سلبي على تلبية احتياجات أجيال المستقبل، فأصبح مفهوم التنمية يتطلب تحقيق التوازن بين تحسين مستوى معيشة الإنسان دون المساس أو الضرر بالبيئة، على أن يكون تحسين مستوى المعيشة يتحقق على قدر من المساواة بين الدول الغنية والفقير.

وقد أخذ مفهوم التنمية المستدامة بعدا ديناميكيا ليكون تلبية حاجيات الأجيال مرتبط بمفهوم البقاء والاستمرارية والمساواة(Gagnon, 2005)، أي أن يحصل كل جيل على ما يحتاج إليه بشكل ملائم دون نقصان في القيمة.

ومن أجل تحقيق هذه الأبعاد وإيجاد توافق فيما بينها وضعت الأمم المتحدة 17 هدفا لتحقيق التنمية المستدامة ضمن ما يعرف بالأهداف العالمية التي جاءت بديلا وإكمالا وامتداد لما تم تحقيقه من برنامج الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015، وأهداف التنمية المستدامة، هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار، وهي أهداف مترابطة حيث أن تحقيق هدف يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أهداف أخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018).

وتقتضي أهداف التنمية المستدامة العمل بمبدأ التفكير عالميا والتنفيذ محليا، وعليه يتطلب تحقيق هذه الأهداف تنسيق الجهود والشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلين وفي كل المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية،بشكل يمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة على أسس مستدامة تحقق رفاهية جيل اليوم وأجيال المستقبل.

وأخذت الأمم المتحدة على عاتقها تحقيق هذه الأهداف منذ سنين عديدة فقد أشركت مختلف الأطراف الحكومية وغير الحكومية ودعت أيضا مؤسسات الأعمال للمشاركة من أجل حل مشاكل التنمية في العالم ووضعت ميثاقا خاصا بها، يعرف بالميثاق العالمي للأمم المتحدة المستمد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويعد إشراك المؤسسات ضمن تحقيق التنمية المستدامة ضرورة يفرضها الواقع، فمؤسسات قطاع الأعمال كان لها الدور الأبرز في تدهور البيئة والممارسات المنافية لحقوق الإنسان

والفساد، لهذا فمؤسسات قطاع الأعمال تعد شريكا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ممارساتها المسؤولة اجتماعيا.

وفي الحقيقة إن هذا هو ما دفع بمنظمة الأمم المتحدة بإشراك المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة، سواء في برنامجها الإنمائي الذي انتهى العمل به في 2015 أو في برنامج أهداف التنمية المستدامة،فالمؤسسات تبنت هذه الأهداف ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، حيث تقوم بتقديم تقرير عن مدى تقدمها في المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أشارت(Unilever, 2018) لهذه النقطة صراحة على موقعها على شبكة الانترنيت تحت شعار المؤسسة الشاملة.

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واحدة من مواضيع علم الإدارة التي ازداد الاهتمام بها في العشرين سنة الأخيرة بالرغم من أن تاريخ ظهوره يعود لخمسينيات القرن الماضي، وسنناقش في هذا المحور مفهوم المسؤولية الاجتماعية ثم سنربطه بمفهوم سلطة المؤسسة وبعدها سنتناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية في بعدها الخيري ضمن إطار المبادرات المجتمعية للمؤسسات.

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية

بالنظر إلى أهمية هذا المفهوم في العقدين الأخيرين، فقد قدمت له من التعاريف ما لا حصر له، منها ما قدم من طرف هيئات دولية رسمية وأخرى من طرف علماء وباحثين في علم الإدارة، وسنقتصر هنا على عرض تعريف بعض الهيئات العالمية:

ووفقا لتعريف معهد قيمة الأعمال IBM (IBM Institue for Business Value) والذي جاء في دراسة (Pohle & Hittner, 2008) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي الطريقة التي تدير بها المؤسسات أعمالها بشكل يكون له تأثير إيجابي شامل على المجتمع من خلال الإجراءات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

هذا التعريف يشير إلى العلاقة الموجودة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية غير أنهما لم يشيرا إلى أبعاد هذا الالتزام، فحسب (ISO, 2010) فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة عن التأثيرات التي تحدثها قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، مما يؤدي إلى سلوك أخلاقي وشفاف يساهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين صحة المجتمع ورفاهيته، ويأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة كما يحترم القوانين السارية وفق المعايير الدولية ويتم دمجه ضمن كل الوظائف في المؤسسة بما في ذلك علاقاتها.

أما بالنسبة لـ (Commission Européenne, 2011) فهي مسؤولية المؤسسة تجاه آثار نشاطها على المجتمع،ولتولي هذه المسؤولية، يجب على المؤسسات أولاً الامتثال للتشريعات النافذة والاتفاقات الجماعية المبرمة بين الشركاء الاجتماعيين،ولتلبية كامل المسؤولية الاجتماعية،

فمن الضروري أن تعمل المؤسسات في تعاون وثيق مع أصحاب المصلحة، لدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية، والأخلاق، وحقوق الإنسان والمستهلكين ضمن أنشطة المؤسسة، حيث تهدف هذه العملية إلى:

- تحسين إنشاء مجتمع قِيَمٍ للمساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع ككل؛
- حصر ومنع وتخفيف الآثار السلبية المحتملة للأنشطة التي تمارسها المؤسسات.

أما بالنسبة لـ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، 2004، صفحة 5) فالمسؤولية الاجتماعية هي:

إجراءات تدمج بموجبها المؤسسات الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويشكل الامتثال للقانون الحد الأدنى من المعايير التي يتعين على المؤسسات الالتزام بها. وفي البلدان التي لا تُفرض فيها التزامات قانونية على المؤسسات، أو التي لا تكون فيها هذه الالتزامات واضحة بالتفصيل، لا بد من أن تبذل المؤسسات جهداً للوفاء بتطلعات المجتمع. ويشمل نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الآثار المباشرة للإجراءات التي تتخذها المؤسسات، فضلاً عن الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحدثها على المجتمع. ولا يزال النقاش دائراً حول مدى إمكانية مساءلة المؤسسات عن هذه الآثار الثانوية.

بناء على هذه الوقائع نقول بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي التزام المؤسسة بالقوانين واحترام الأعراف المجتمعية بتوجيه نشاطها لإحداث تأثير إيجابي والعمل على منع وقوع ضرر للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكل ذلك ضمن نسق توافقي بين مختلف الأطراف الممثلين لأصحاب المصلحة بعيدا عن كل تضارب على كل المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

2- المسؤولية الاجتماعية والسلطة

إن القرارات التي يتخذها المدراء يفترض أن تكون ضمن أطر قانونية وتقع تحت سلطتهم وصلاحيتهم، وهذه القرارات سيكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على أصحاب المصلحة، وإذا كان الجانب الإيجابي لا يطرح تساؤلات كثيرة فإن التأثير السلبي يشكل معضلة بالنسبة للمدراء، فالقرار قانوني ويقع تحت سلطتهم وصلاحيتهم لكن لم يلق قبولا حسنا لدى أصحاب المصلحة.

فالقانون لا يمنع المؤسسة من غلق فروعها لأسباب معينة، لكن هذا القرار قد لا يلقى قبولا واستحسانا لدى النقابات العمالية، لما سيترتب عنه من تسريح للعمال وتشريد عائلاتهم، وقد ينتقل الاستياء إلى المجتمع ككل بكل أطيافه،وهذا في إشارة إلى أزمة شركة دانون سنة 2001، التي قررت سنة غلق بعض فروعها في أوروبا، فمشروعية القرار من الناحية القانونية ليس بالضرورة أن يجد له مبررا اجتماعيا، ومن ثمة لم يعفِ المؤسسة من المتابعة المجتمعية وإثارة الرأي العام

ضدها، فالقرار لا يوجد من يتحمل مسؤوليته القانونية لكن مسؤوليته الاجتماعية لابد أن تحمل للمؤسسة.

وإذا كان هذا هو الشأن بالنسبة للقرارات القانونية فإن الأمر بالنسبة للقرارات المخالفة للقانون سيكون أسوأ بكثير إذ سيجر المؤسسة للمحاكم ودفع الغرامات ويمكن أن يصل الأمر لحد الغلق وإعلان الإفلاس مع إمكانية خضوع المدراء لمتابعات قانونية تمس شخصهم وتوجيه أصابع الاتهام ضدهم.

وفي نفس الوقت فإن المؤسسات مطالبة بأن تبذل جهودا للوفاء بتطلعات المجتمع، فحتى مع عدم وجود تشريعات قانونية فإن المساءلة المجتمعية تبقى أمرا واردا، وليست المساءلة مقتصرة على المجتمع المحلي بل تتعداها إلى المساءلة على مستوى المجتمع الدولي، وهو الوضع الذي عانت منه شركة NIKE في نهاية تسعينيات القرن الماضي، فرغم أن الواقعة المتعلقة بعمالة الأطفال كانت في دول جنوب شرق آسيا حيث تكثر عمالة الأطفال وربما يعتبر الأمر عاديا إلا أن صدى الأزمة وصل إلى العالم بأسره ومس سمعة الشركة دوليا قبل أن يمسها محليا(العابد، 2014).

وقد أشارت المبادئ العشرة للمسؤولية الاجتماعية إلى ضرورة ابتعاد المؤسسات عن التعامل مع الكيانات التي تمارس سلوكا لا مسؤول اجتماعيا رغم أن المؤسسة لا تمتلك سلطة عليهم لكن مسؤوليتها تبدأ من تعاملها معهم وهو ما يثير قضية السلطة.

إن وجود مسؤولية اجتماعية للمؤسسات ضمنيا يحمل وجوب وجود سلطة، وهو ما أشار إليه (Drucker, 1973, p. 187) بالمسؤولية الاجتماعية محددة بالسلطة التي تمتلكها المؤسسة، لكن ما هي حدود هذه السلطة وهل ينبغي أن نحاسب المؤسسة على سلوك من تتعامل معهم من أصحاب المصلحة؟

كما تناول (Davis, 1967) العلاقة بين سلطة المؤسسة ومسؤولياتها، حدد مسؤولية المؤسسة بالسلطة التي تمتلكها، وأكد على ضرورة وجود توازن بين السلطة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية، سواء داخل المؤسسة أو خارجها بناء على علاقتها مع مختلف أصحاب المصلحة من مساهمين وعمال وعملاء وموردين وغيرهم، على أن تكون السلطة بيد المدراء وأن يتحملوا مسؤولية القرارات التي يتخذونها.

إن هذه الوقائع، وغيرها كثير، تشير إلى أن مسؤولية المؤسسة ليست قانونية فقط، فقد توصل (Carroll A. , 1991) إلى وجود أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية مثلها في هرم يعرف بهرم Carroll لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، حيث حددها في المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرية.

3- تطور المسؤولية الخيرية للمؤسسات

يتعارض شكل المسؤولية الخيرية مع جوهر نشاط مؤسسات الأعمال، الأمر الذي دفع بـ (Friedman, 1970) إلى أن يقف موقف المعارض للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي اختزلها في الالتزام بالقانون وضرورة القيام بالأعمال بشكل مشروع، ماعدا ذلك ستشكل المسؤولية الاجتماعية عبء على المؤسسة وتكاليف إضافية تمثل اقتطاعا من أرباح المساهمين.

غير أن هذه النظرة رغم ما تحمله من صدق الجوهر لكن واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات اليوم يقول غير ذلك، وهي تأخذ ثلاثة أشكال تتبنى من خلالها أهداف التنمية المستدامة وتتمثل:

- الشكل الأول هو المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بنشاط المؤسسة حيث تعمل على تخفيض بصمتها البيئية باستخدام وسائل تقلل انبعاث الغازات واللجوء إلى موارد الطاقة البديلة والنظيفة، أو أن تقوم بإنتاج منتجات صديقة للبيئة... وهي تعبر عن مسايرة المؤسسات للموجة الحالية التي تقود النشاط البشري ككل الممثلة في التنمية المستدامة فهذا الشكل له بعد استراتيجي يخدم نشاط المؤسسة بشكل مباشر.
- الشكل الثاني هو المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بدعم الأنشطة الاجتماعية مثل الأنشطة الرياضية والثقافية على أن تحصل على مصلحة كالإشهار لعلامتها التجارية وهو ما يعرف بالرعاية Parrainage تنقسم وفق (Kotler, et al 2006, p. 700) إلى Sponsoring للأنشطة الرياضية أو Mécénat للأنشطة الثقافية.
- الشكل الثالث هو المبادرات الخيرية أو المبادرات المجتمعية التي بموجبها تقدم المؤسسات دعما نقديا وعينيا لطرف آخر، ولا تحصل من وراء القيام بها على أية مصلحة بل يكون الطرف الثاني فقط هو المستفيد، مثل تقديم مساعدات مادية ومالية لدعم برامج تعليمية أو صحية...

بل إن الأمر ذهب إلى أبعد من ذلك واعتبرت المؤسسة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية كمواطن ينبغي أن تكون له مساهماته الخيرية ،ولقد وضع (Zadek, 2007, pp. 99-100) ثلاثة أجيال للمؤسسة المواطنة وهي:

الجيل الأول يعبر عن التزام المؤسسة بالقوانين حيث تهدف لعدم إحداث ضرر بالمجتمع لتحافظ على سمعتها وصورتها بمقاربة المنفعة التي تحققها مع التكلفة التي تتحملها، وتكون مساهماتها الخيرية في مستويات متدنية جدا.

الجيل الثاني يدخل في إطار إدراج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ضمن البعد الاستراتيجي وإدارة المخاطر والتعلم التنظيمي، وبدأت تدخل أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات المؤسسات.

الجيل الثالث ممارسة المسؤولية الاجتماعية هي أحد مصادر المزايا التنافسية للمؤسسة، وفي هذا الجيل تأخذ المؤسسات بأهداف التنمية المستدامة في نشاطها وتصبح الأعمال التطوعية جزء من نشاط المؤسسة.

ولقد حدد (Carroll & Buchholtz, 2009, p. 52) التطور التاريخي للمبادرات المجتمعية التي تمثل المسؤولية الاجتماعية في بعدها الخيري:

- من 1918 إلى 1929، هيمنت حركة مجتمع الجماعة على هبات الشركات.
- في الفترة من 1929 إلى 1935، كانت هناك محاولة للسماح للأعمال بخصم ما يصل إلى 5٪ من صافي دخلها قبل خصم الضرائب للتبرعات المجتمعية.
- خلال السنوات من 1935 إلى 1945، التي تميزت بالكساد العظيم والحرب العالمية الثانية، لم تتوسع منح مؤسسات الأعمال،
- من عام 1945 إلى عام 1960نمت المنح من حيث القيم،ومنذ العام 1960 نمت منح المؤسسات لتشمل مجموعة متنوعة من المبادرات.
- في القرن الحادي والعشرين، استمرت المبادرات المجتمعية في التوسع، غير أنها اتخذت معطفا جديدا فهو عمل خيري استراتيجي يستفيد منه كل من المجتمع.

وهذه المرحلة التي تعيشها المؤسسات اليوم تأتي نتيجة الظروف التي تعيشها المؤسسات، إذ لا يمكن أن تكون بمعزل عن انشغالات المجتمعات التي تعمل فيها وانشغالات البشرية ككل، لذا فقد تبنت برامج تخدم وتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المحور الثالث: المبادرات المجتمعية للمؤسسات الداعمة للتنمية المستدامة

حيث تدعو الأمم المتحدة المؤسسات للانضمام للدخول في شراكة معها في مختلف القضايا المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة ضمن الممارسات المسؤولة اجتماعيا وفعلا انضمت العديدة من المؤسسات إلى منظمة الأمم المتحدة للدخول في شراكات متعددة للانضمام إلى المشروعات القائمة المصممة لإيجاد حلول مبتكرة والتمكن من إنشاء مشروع خاص والوصول إلى الشركاء المحتملين(United Nations, 2018). وهذه المشروعات والبرامج تخدم هدفا معينا او عدة أهداف في نفس الوقت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

1-قضايا متعلقة بالصحة

تمثل الصحة أحد أهداف التنمية المستدامة وقد ركزت على ثلاثة مجالات تعتبر شاملة وهي صحة الطفل والأم والأمراض المعدية والمزمنة والتوعية بمسببات هذه الأمراض وآليات الوقاية منها.

ولقد تبنت المؤسسات العالمية هذا الهدف وهناك من جعلته من أولوياتها ضمن مبادراتها المجتمعية، ومن أهمها تلك المبادرة التي أطلقتها شركة IBM المتمثلة في **شبكة المجتمع العالمي**(IBM, 2018) هي أكبر مبادرة للحوسبة التطوعية في العالم مخصصة لمعالجة المشاريع التي تفيد البشرية.

تقوم شبكة المجتمع العالمي بشكل أساسي بتحويل كل جهاز متصل إلى جزء واحد من الكمبيوتر العملاق الافتراضي الضخم، فهو يقسم التجارب البحثية المعقدة في ملايين الوحدات الصغيرة ويرسلها إلى الأجهزة الفردية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر المكتبية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية للعمل عليها عندما تكون في وضع الخمول، ثم يتم جمع النتائج وتسليمها للباحثين،في وقت قصير خلال أسابيع أو أشهر والتي كان من الممكن أن تمتد لسنوات وتتطلب تكاليف بمئات الملايين من الدولارات.

ومن الأمراض التي بدأت البحوث حولها وفق هذه الشبكة هو مكافحة فيروس زيكا، الذي بدأ في الانتشار بسرعة في الأمريكيتين في عام 2015، وليس هناك لقاح أو علاج فعال للمرض الذي ارتبط بمضاعفات عصبية شديدة لدى بعض البالغين، بالإضافة إلى مشكلات خطيرة في الدماغ والنماء عند بعض الرضع الذين أصيبت أمهاتهم بالمرض أثناء الحمل.

تستخدم مجموعة من الباحثين متعددي المؤسسات **شبكة المجتمع العالمي** لتحديد ملايين المركبات الكيميائية التي يمكن أن تؤدي إلى علاج هذا الفيروس، سجل أكثر من 50.000 متطوع للمساعدة في بداية المشروع ما سيمكن الباحثين من المضي قدمًا.

2-قضايا متعلقة بالتعليم

يمثل التعليم واحد من القضايا التي تهتم بها أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل في ضمان تعليم مجاني أو ميسر وجيد ومتكافئ الفرص لكل الفئات العمرية من التحضري إلى الجامعي والتكوين المهني، وأن يكون مستوى التعليم في حده الأدنى يتمثل في القراء والكتابة والحساب، مع ضرورة توفير المرافق الضرورية للتعليم وتوفير المعلمين وبشكل خاص في الدول التي لا تتوفر على هذه المتطلبات (الأمم المتحدة، 2018).

ولشركة (SONY, 2018) سجل حافل بالمساهمات المرتبطة بالتعليم منذ عقود من الزمن تعود لسنة 1959 بدأ بإنشاء مؤسسة صندوق سوني لتعزيز تعليم العلوم لتليها بعد ذلك جمعية رابطة المدارس الحائزة على جوائز لصندوق سوني لتعزيز تعليم العلوم سنة 1963، واستمرت على هذا المنوال مع تنويع في أنشطتها التعليمية وتطويرها في العديد من دول العالم، فقد أنشأت متحفا للتكنولوجيا التفاعلية والترفيهية في نيويورك سنة 1994، ودعم مسابقات للأطفال في سنغافورة لتشجيع روح الإبداع والتعلم سنة 1998، وقد انصب الاهتمام بشكل كبير على الفئات العمرية الصغيرة وصلت لسنوات مبكرة في روض الأطفال، وفي الذكرى الخمسين سنة 2009 لإطلاق مساهمتها الاجتماعية، أطلقت SONY **برنامج SONY التعليمي** كمصطلح جماعي لتنوع الأنشطة لدعم التعليم العلمي الذي أجرته الشركة.

هذا البرنامج يعتبر الإطار الذي تدعم من خلاله SONY التعليم هو يرتكز على أربعة ملامح لكل منها شعار خاص، وهي – **الاكتشاف** "تعلم مبادئ العلوم" – **الخبرة** "اشعر بها بنفسك" –**الإلهام** "الشعور بالمتعة مع العلم" – **الإبداع** " تكنولوجيا SONY من حولنا"

شكل – 1– ملامح برنامج SONY العلمي

Source : https://www.sony.net/SonyInfo/csr/ForTheNextGeneration/ssp/index.html

ولقد تبنى البرنامج منذ وضعه من طرف الشركة أنشطة تعليمية عديدة(SONY, 2018)، تمثلت في:

- قيام موظفيSONY بزيارات ميدانية لطلاب المدارس في مختلف المستويات لشرح آليات عمل المنتجات.
- يقود مهندسو وموظفوSONY ورش عمل حيث يحصل الأطفال على متعة التعلم حول المبادئ والتقنيات العلمية.
- إنشاء المعارض العلمية والمتاحف التي يقدم فيها موظفو SONY أهم ما توصلت له الشركة من منتجات وتقديم عروض درامية على المسارح.
- إعداد المسابقات وتقديم الجوائز للفائزين في تقديم أفكار إبداعية.

ومن الأنشطة التي قامت بها الشركة ضمن الورشات الإبداعية هي تعليم الأطفال كيفية إنشاء أجهزة الانترنيت الخاصة بهم، وبرنامج كيف تعمل سماعات الرأس...

3-قضيا متعلقة بالمحافظة على المياه

يخدم هذا البرنامج أحد مقاصد الهدف السادس لأهداف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (الأمم المتحدة، 2018).

بادرت شركة (Unilever, 2018) تنظيف نهر برنتاس Brantas، التي وجدت أن هذا النهر المتواجد في جاوا الشرقية بإندونيسيا، ملوثا إلى حد كبير لدرجة أنه كان لا بد من القيام بشيء ما، فقد أدت ممارسات إدارة النفايات المنزلية والصناعية على طول النهر إلى انخفاض مثير للقلق في جودة المياه،بما أضر بالتنوع البيولوجي وبصحة القرويين المحليين، وكثير منهم يعملون لدى شركة Unileverفي جاوا الشرقية، كما جعل الأمر أكثر تكلفة لتوفير مياه الشرب واحتياجات المصنع.

اتخذت Unilever المبادرة لمعالجة المشكلة، والعمل مع الآخرين في المجتمع، في عام 2001 أنشأت منتدى Clean Brantas لتنظيف النهر وتحويله إلى مورد مستدام للسكان المحليين، تنظيف النهر لن يساعد ما لم تغير الصناعة والمجتمع طريقة التعايش مع النهر، لذلك قامت Unilever"بتبني" أربع قرى على ضفاف النهر، تعمل مع أكثر من 32.000 ساكن، ومسؤولين حكوميين محليين، وجماعات بيئية، وجامعة وغيرها من الصناعات لتخطيط وتنفيذ حل طويل الأمد،وكانت النتيجة متكاملة.

فقد رافق تنفيذ هذا البرنامج برنامج فرعيلتحسين الصرف الصحي وإدارة النفايات والبنية التحتية المحلية، وتشجير المناطق المحيطة بها، وخلق أنشطة مدرة للدخل وتعزيز الفهم البيئي، وقد استكملت هذه التدابير من خلال تغيير نمط الحياة، على سبيل المثال، إبعاد المنازل المجاورة للنهر، لإبعاد قنوات الصرف الصحي المفتوحة وقد طلب من القرويين عكس التصميم بحيث تطل واجهات منازلهم عن نهربرانتاس، مما يثبط استخدامهم للنهر للتخلص من النفايات.

وقد تم بناء طرق ومسارات جديدة على ضفة النهر، وأُدخلت أنشطة خضراء ومدرة للدخل، بما في ذلك زراعة أشجار المورندا المثمرة ومساعدة مزارعي الأسماك، الذين تم حماية سبل عيشهم نتيجة لتنظيف النهر،

تقترب يونيليفر الآن من الصناعات الأخرى في جاوا الشرقية لتكرار البرنامج وتوسيع فوائده إلى قرى أخرى على طول النهر.

فهذا البرنامج كما نلاحظ يخدم أبعاد التنمية المستدامة بعد بيئي هو الأساس وبعد اجتماعي في تغيير نمط حياة السكان المحليين، وبعد اقتصادي في المحافظة على مصدر رزق الصيادين...

4-قضايا متعلقة بالمناخ

يظهر اهتمام الشركات بقضايا المناخ بتقديم المساعدات البشرية والمادية والمالية في حال وقوع الكوارث الطبيعية، وهي تمثل مبادرات مجتمعية للشركات، وقد قدمت شركة SONY المساعدات المالية للدول التي أصابتها كوارث طبيعية، وكانت أكبر مساهمة لها لليابان على إثر زلزال شرق اليابان سنة 2011، إذ قدرت حجم الإعانات بـ 2.02 مليار ين ياباني، كما قدمت مساعدات بمبالغ متفاوتة وعملات مختلفة للعديد من دول المتضررة(SONY, 2018) .

5-قضايا متعلقة بالنباتات وحماية الغابات

بموجب هذه المبادرات تقوم الشركات بزراعة الأشجار لتعويض استخدامها المفرط الذي يقضي على مساحات شاسعة من الغابات، ومن بين المشاريع نذكر **مشروع سومطرة لحماية الغابات.**

تمثل سنة 2011 سنة الغابات، وفيها قامت (SONY, 2018) بدعم أنشطة الصندوق العالمي لحماية الطبيعة WWF في جزيرة سومطرة، ضمن مشروع يتركز في حديقة Bukit Barisan Selatan (BBS) ومنتزه(TN) Tesso Nilo الوطني، هذه الحدائق هي موطن للحياة البرية المعرضة لخطر الانقراض، مثل وحيد القرن والفيل والنمر، وهذا المشروع يدعم ثلاثة أنشطة تتمثل في التعلم بإجراء مسح شامل للغابات والحياة البرية فيها من حيوانات ونباتات وحشرات وطيور مع القيام بزراعة الأشجار وتحضير الشتلات ضمن برامج تحسين الزراعة المحلية، وهي الأنشطة الممثلة في الشكل التالي:

شكل – 2– مشروع سومطرة لحماية الغابات

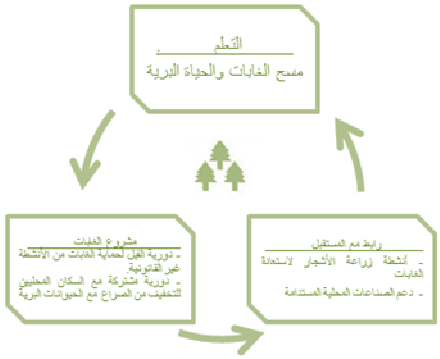

المصدر: (SONY, 2018)

5-1-التعلم

بموجب هذه العملية يتم مسح الأراضي ودراسة التنوع البيولوجي من نباتات وحيوانات وتسجيل كل الملاحظات **باستخدام منتجات سوني على نطاق واسع** في موقع المسح الذي أجراه الصندوق العالمي لحماية الطبيعة،والبيانات التي تم جمعها من أنشطة المسح قيمة وثمينة وتمثل مصدرا رئيسيا للمعلومات للتحقق مما إذا كانت المشاكل تحدث في الموقع أم لا، والمساعدة في التحكم في النشاط غير القانوني، فهي ضرورية للتعريف بوضع الحدائق والمتنزهات.

5-2-زراعة الأشجار

قامت WWF بزراعة الأشجار على مساحة 90 هكتارا في حديقةBukit Barisan Selatan الوطنية و85 هكتارا في متنزه Tesso Nilo الوطني، في هذا البرنامج ، يزرع العاملون مزيجًا متوازنًا جيدًا من شتلات 12 نوعًا من الأشجار الأصلية في المنطقة لاستعادة الغابة الأصلية، وإدارة الشتلات لمدة خمس سنوات.

بالإضافة إلى ذلك، يعقد الموظفون ورشة عمل حول التعليم من أجل التنمية المستدامة ESD في المدارس الابتدائية والإعدادية في الجزيرة، والغرض من ذلك هو تنمية الوعي لدى السكان المحليين بأهمية الحفاظ على البيئة، وإشراك المنطقة بأكملها في أنشطة حماية الغابات، هذه العملية سمحت من خلال ورشة العمل لعام 2014 بجذب مشاركة 30 معلماً من 26 مدرسة ابتدائية وثانوية، بعدها قام هؤلاء المعلمون بنقل ما تعلمون إلى 70معلمافي مدارسهم، ووصل المجموع التراكمي لنحو 900 طالب قد أخذوا درس ESD حتى الآن.

وفي نفس إطار حماية الغابات، تُبذل جهود لمساعدة السكان المحليين على تحقيق حياة أفضل بدون قطع الأشجار بشكل غير قانوني أو أي نشاط آخر من هذا القبيل، ومن الأمثلة على ذلك الترويج للسياحة البيئية وإدخال الزراعة العضوية للمنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها بالفعل في المنطقة.

ولضمان مشروعية أنشطة الصيد أنشأت دورية الفيلة حيث تستخدم كدوريات للشرطة أو الدرك وكعمليات للمراقبة والحماية التي تشتمل جانبين، الجانب الأول تقوم فيه الدوريات بمراقبة أي نشاط غير مشروع أو استغلال للغابات، ومن جهة ثانية تعمل هذه الدوريات على إبعاد الحيوانات من التجمعات السكانية لحماية الطرفين، أي لحماية السكان المحليين من هجمات الحيوانات المفترسة وحماية الحيوانات من الصيد.

5-3-أنشطة دعم السكان المحليين

يساعد البرنامج السكان المحليين على ممارسة العديد من الأنشطة والمحافظة عليها منها تشجيع السياحة البيئية المحلية وإنتاج العسل وزراعة الكاكاو.

6-قضايا متعلقة بالحيوانات

أدت أطماع الإنسان لانقراض بعض الحيوانات، وبعضها آيل للانقراض، وهو ما دفع بالعلماء إلى الاهتمام بهذه القضية وجعلها على أولويات المحافظة على البيئة، ومن أشهر أمثلة حماية الحيوانات من الانقراض

هو العمل الذي قامت به ديان فوتسي لإنقاذ الغوريلا الجبلية في روندا وإكراما للجهود التي بذلتها تم إنشاء صندوق ديان فوتسي لحماية الغوريلا بعد مقتلها بسنوات.

اختارت شركة SONY من خلال فرعها Kunisaki Satellite بتبني برنامج لحماية سلاحف Caouanne ضخمة الرأس، بحماية أراضي تبويضها بتنظيف شواطئ Kurotsuzaki باليابان لمدة عشرين سنة، وبعد عشرات السنين من الغياب تمت مشاهدتها مرة أخرى ابتداء من سنة 2009 ولا يزال الوضع مستمرا إلى الآن(SONY, 2018) .

7.قضايا متعلقة بالتنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية

تعمل Sony مع جمعية المحافظة على الطبيعة في اليابان لحماية التنوع البيولوجي عن طريق دعوة العديد من الناس للاستمتاع بالطبيعة. من خلال دعوتهم لمشاركة تجاربهم الشخصية، ويشجع البرنامج على الاهتمام العام بالطبيعة وتقدير المحافظة عليها، حيث تدعو المشاركين لتأمل الطبيعة حول اليابان ومشاركة ذلك على Facebook أو في مسابقات الصور.

ومن المشاريع التي تم تنفيذها في هذا الصدد أن أطلقت في سبتمبر من عام 2017 في موقع Southwater بالمملكة المتحدة مسابقة لتصوير الحياة البرية بتصوير نشاط الحياة البرية المحلية والطيور المحلية والنباتات والمناظر الطبيعية،ليتم عرض الصور وهي المسابقة التي جلبت 200 مشارك. وفي نفس المشروع وبسبب تراجع أعددا خلايا النحل وبعض الحشرات بنسبة 37% في جميع أنحاء أوروبا. ولزيادة الوعي بهذه الأهمية، تم الترحيب بأنشطة الأطفال في مجال حماية الحشرات والنحل الانفرادي ببناء أغشاش خاصة بهم في حدائق بيوتهم لحمايتها من برد الشتاء.

8.قضايا متعلقة بالتوعية البيئية

من المبادرات التي قامت بها SONY نورد تجربة فرعها بالصين، وهي تجربة بادرت بها SONY في عام 2017، حيث برنامج "القيادة الخضراء" لتدريب القادة الشباب على البيئة، بالتعاون مع مركز الصين للشباب للتبادل الدولي.

يهدف البرنامج إلى تعزيز الخبرات والقيادة في مجموعات الطلاب البيئيين، بدأ من خلال دعوة مجموعات طلاب منطقة بكين لتقديم مشاريع بيئية في مواضيع مختلفة، ثم اجتمع ممثلون من مجموعات مختارة لتلقي تدريب مكثف على مدار ثلاثة أيام.

وقد تم تقديم بعض المشاريع إلى خطة وبرامج سوني البيئية في مواقع سوني لتقليل استهلاك الورق وإدارة النفايات والفرز، كما تمت مناقشة قضايا الموارد المائية في الصين من قبل أساتذة من خارج الجامعة ، كما قام المحاضرون المحترفون بتدريس مهارات بناء فرق العمل والقيادة. بعد ذلك ، طبقت مجموعات الطلاب ما تعلموه من خلال متابعة مشاريعهم البيئية الخاصة بهم مع أهداف رقمية مثل تخفيض ثاني أكسيد الكربون بمقدار 10 أطنان وزراعة 5000 شجرة.

ولإتمام البرنامج، رتبت شركة Sony China للمجموعات المشاركة في نتائج مشاريعها، وتم الاعتراف بالمشاريع البارزة بجوائز، كان الفائز الإجمالي هو مجموعة طلابية في جامعة نانكاي التي طورت تطبيقً يسمى HULK يسمح بتقديم حجم مشاركة الأشخاص في انبعاث الغازات بالتعرف على المنتجات.

الخاتمة

تعد المبادرات المجتمعية البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية التي ساهمت وتساهم بها مؤسسات قطاع الأعمال ضمن أهداف تحقيق التنمية المستدامة، وتظهر هذه الدراسة تبني مفهوم التنمية المستدامة من طرف الهيئات الدولية وإشراك جميع الفاعلين في تحقيقها بمن فيهم مؤسسات قطاع الأعمال التي بدأت مساهمتها في تبني هذا المفهوم حتى قبل ظهوره باعتمادها على مفهوم آخر تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي تتقاطع مبادئه وفقا لميثاق الأمم المتحدة مع أهداف التنمية المستدامة.

ونظرا لشمولية أهداف التنمية المستدامة لكل جوانب الحياة فقد جعلت من تطبيق المؤسسات لمبادئ المسؤولية الاجتماعية جزء منها، ولقد أظهرت لنا مختلف الأمثلة التوضيحية التي اقتصرنا فيها على المبادرات المجتمعية التقاطع الكبير بين المفهومين.

ففي البعد البيئي تهدف المؤسسات لتقليص بصمتها البيئية، بتقليص تأثيرها السلبي على البيئة، وهذا من خلال تقليص حجم النفايات وزيادة نسبة إعادة تدويرها واستغلال الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح والماء وتقليص استخدام كل ما من شانه أن يرفع درجات الحرارة، وهي عمليات كما نلاحظ مرتبطة بنشاط المؤسسة بحيث أن عدم القيام بها سيؤثر سلبا على البيئة خف ذلك أو ثقل، في المقابل فإن المبادرات المجتمعية للمؤسسات الاقتصادية المتعلقة بالبيئة لها تأثير إيجابي.

كما تهتم المبادرات المجتمعية بالجانب الاجتماعي وبشكل خاص في شقه المتعلق بالتعليم والصحة، من خلال إطلاق مشاريع وبرامج متنوعة.

النتائج

- اهتمام الشركات بأهداف التنمية المستدامة يدخل ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويأخذ أبعادا عديدة تصل إلى البعد الخيري.
- تبني برنامج أو مشروع خيري لخدمة أحد أهداف التنمية المستدامة سيكون له تأثير على تحقيق أهداف أخرى.
- البعد الخيري يشمل الأنشطة التطوعية للعاملين بالإضافة إلى الدعم المالي والمادي خاصة عند حدوث الكوارث الطبيعية (زلازل وأعاصير وفيضانات).
- يمكن رصد المبادرات المجتمعية للشركات من خلال تصفح مواقعها على شبكات الانترنيت حيث يتم الإفصاح عنها بكل شفافية.

التوصيات

أهداف التنمية المستدامة لها بعد عالمي لكن ينبغي أن تحترم خصوصيات المجتمعات المحلية خاصة في بعدها الاجتماعي، بحيث لا ينبغي أن تفرض على المجتمعات تقبل كل ما تمليه الهيئات الدولية باسم الحرية وحقوق الإنسان وغيرها، فلكل مجتمع وعادات وتقاليد توارثتها الأجيال، وقبول شخص بالانتماء لمجتمع ما يعني قبوله بقوانين هذا المجتمع وديانته وعاداته وثقافاته...وعليه أن يخضع لها، وعندما يرفضها فهو يرفض المجتمع الذي قبل بالانتماء له.

وعليه، فإن الكيان الذي يرفض الانصياع لضوابط المجتمع الذي ينتمي إليه سيعتبر خارجا عن القانون أو متمردا، ولابد أن يتحمل تبعة ذلك سواء من الناحية القانونية أو من حيث إثارة الرأي العام ضده، فلا ينبغي النظر إلى ما تفرضه المجتمعات على منتسبيها بأن ذلك اعتداء على حقوق الإنسان واعتداء على الحرية الشخصية، فوفقا لمقولة إذا كنت في روما فاعمل بعمل أهل روما، ما يعني أنه لا ينبغي الخروج على السلوك العام.

لكن السلوك العام في حد ذاته أمر نسبي، فالعالم المعاصر يتشكل من دول تضم الواحدة ديانات متعددة وأعراق وأجناس مختلفة تفرض عليهم إيجاد توافق فيما بينهم وحوار لا ينبغي أن ينتهي بصراع، فهل تفرض على الأقليات اتباع الأغلبية وهي في الحقيقة ترفض هذا الانتماء ففي الحقيقة فإن هذه الفكرة تطرح قضية جدلية للنقاش وربما آفاق مستقبلية للبحث.

قائمة المراجع

1. الأمم المتحدة. (2018). *أهداف التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 01 09، 2018، من https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/water-and-sanitation/
2. العابد، لزهر. (ديسمبر 2014). التعلم من أزمة المسؤولية الإجتماعية: حالة شركة NIKE. *دراسات اقتصادية*(1)، 89-114.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2018). *أهداف التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 01 09، 2018، من http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD. (2004). كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الإتجاهات والقضايا الراهنة. نيويورك وجنيف: منشورات الأمم المتحدة.
5. الأمم المتحدة. (2018). *الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع*. تاريخ الاسترداد 1 09، 2018، من https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/
6. Carroll, A. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders. *Business Horizons, 34*(4), pp. 39-48.
7. Carroll, A., & Buchholtz, A. (2009). *Business & Society: Ethics and Stakeholder Management* (7 ed.). Mason: Cengage Learning.
8. Commission Européenne. (2011). *Responsabilité sociale des entreprises: une nouvelle stratégie de l'UE pour la période 2011-2014.* Consulté le 09 01, 2018, sur https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/ALL/?uri=celex%3A52011DC0681
9. Davis, K. (1967). understanding the social responsibility puzzle: what does the businessman owe to society. *Business Horizons*, 45-50.
10. Drucker, P. F. (1973). *Management: Tasks, Responsibilities, Practices.* New York: Truman Talley Books.

11. Friedman, M. (1970). The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits. *The New York Times Magazine*, p. 1.
12. Gagnon, C. (2005). Développement durable et viable: enjeux sociaux et scientifiques. Dans D. Lafontaine, & J. Bruno, *Territoires et fonctions: Des politiques aux théories "les modèles de développement régionaleet de gouvernance aux débat"* (Vol. 1, pp. 199-216). Québec: GRIDEQ.
13. IBM. (2018). *World Community Grid: Volunteers are helping scientists find better childhood cancer treatments and more*. Retrieved 09 15, 2018, from https://www.ibm.com/thought-leadership/world-community-grid/
14. ISO. (2010). *ISO 26000:2010(fr) [Lignes directrices relatives à la responsabilité sociétale]*. Consulté le 01 21, 2014, sur https://www.iso.org/obp/ui/fr/#iso:std:iso:26000:ed-1:v1:fr:sec:6.2
15. Kotler, P., Dubois, B., Keller, K., & Manceau, D. (2006). *Marketing management* (éd. 12). Paris: Pearson Education.
16. Pohle, G., & Hittner, J. (2008). *Attaining sustainable growth through corporate social responsibility.* Retrieved 09 01, 2018, from IBM Institute for Business Value: https://www-935.ibm.com/services/us/gbs/bus/pdf/gbe03019-usen-02.pdf
17. SONY. (2018). *Bringing the power of science to children, to whom the future belongs.* Retrieved 09 15, 2018, from Sony Science Program: https://www.sony.net/SonyInfo/csr/ForTheNextGeneration/ssp/index.html
18. SONY. (2018). *Emergency Relief: Monetary donations for disaster relief by the Sony Group (as of September, 2017).* Retrieved 09 15, 2018, from CSR / Environment: https://www.sony.net/SonyInfo/csr/ForTheNextGeneration/disaster/
19. SONY. (2018). *Project for Forest conservation in Sumatra*. Retrieved 09 15, 2018, from CSR / Environment: https://www.sony.net/SonyInfo/csr/ForTheNextGeneration/sumatraforest/
20. SONY. (2018). *Protecting spawning grounds of the endangered loggerhead turtle in Japan.* Retrieved 09 15, 2018, from Sony and the Environment: https://www.sony.com/en-dz/electronics/eco/sustainable-development
21. SONY. (2018). *The Origins of Activity for Social Contribution*. Retrieved 09 15, 2018, from History: https://www.sony.net/SonyInfo/csr/ForTheNextGeneration/ssp/history.html
22. Unilever. (2018). *An Overview of Unilever's Approach: to Environmental & Social Responsibility* . Retrieved 09 15, 2018, from https://www.unilever.com/Images/global-challenges-local-actions_tcm13-5100_tcm244-409749_1_en.pdf
23. Unilever. (2018). *Entreprise inclusive*. Retrieved 09 09, 2018, from https://www.unilever.com/sustainable-living/enhancing-livelihoods/inclusive-business/
24. United Nations. (2018). *Partnership Opportunities*. Retrieved 09 01, 2018, from https://business.un.org/en/info/get_involved
25. United Nations. (2018). *Partnership Stories*. Retrieved 09 01, 2018, from https://business.un.org/en/browse/partnership_stories
26. Zadek, S. (2007). *The Civil Corporation.* UK: Earthscan.